Vol. 24, No. 1, Oct , 2023 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

بعض معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى في الكويت وكيفية مواجهتها

محمد بخيت علي العويدي
باحث دكتوراه أصول تربية
كلية التربية- جامعة المنصورة

ملخص

هدف البحث رصد بعض معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى وكيفية مواجهتها، وتم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (٣٢٨) من مديري ومعلمي مدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، وانتهى البحث إلى عدة مقترحات لمواجهة معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، منها:تشكيل لجنة من المتخصصين التربويين والأكاديميين من وزارة التربية لمتابعة جميع جوانب العملية التعليمية بالمدارس الثانوية بدولة الكويت فنياً وإدارياً وقيادياً، إسناد لجان المتابعة والتحقيقات في المخالفات والقضايا المتعلق بالفساد الإداري إلى لجان محايدة غير تابعة للمناطق التعليمية لمدارس التعليم الثانوي، تعدد الأطراف المشاركة في لجان التحقيق، بحيث تشمل من ثلاثة إلى خمسة أفراد على الأقل، توزيع المهام بين لجان المتابعة والتحقيق لمباشرة عملها في متابعة مدارس التعليم الثانوي بناءً على خطة زمنية محددة مسبقاً ومعلنة، زيارة مدير المنطقة التعليمية للمدارس الثانوية بمصاحبة فريق من المتخصصين لمتابعتهم في الأمور والقضايا الهامة، إعداد لوائح تستخدم كدليل للمدارس الثانوية لضبط الأداء يتضمن بعض بنودها ما يتعلق بنظم الثواب والعقاب، معاقبة المخطئ مهما كانت الضغوط والتدخلات والوساطات، توعية العاملين بالمنطقة التعليمية بالجزاءات التي ستوقع على المخالفين، وتغليظ تلك الجزاءات نظراً لحساسية المرحلة التعليمية، إعداد مدير المنطقة لتقارير توضح جوانب القوة والضعف بكل منطقة تعليمية، ومن ثم رفع التوصيات الخاصة بذلك للوزارة، تصنيف المناطق التعليمية والمدارس الثانوية وفق تقارير متابعة جادة وموضوعية للواقع التعليمي بها ومدى جودته.

الكلمات المفتاحية: *المساءلة التعليمية- الفساد الإداري- مدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى.*

Abstract:

The aim of the research is to monitor some obstacles to the application of educational accountability to reduce administrative corruption in secondary education schools in Al-Ahmadi Governorate and how to confront them. The questionnaire was applied to a sample of (328) principals and teachers of secondary education schools in Al-Ahmadi Governorate, and the research concluded with several proposals to address the obstacles to applying educational accountability to reduce administrative corruption in secondary schools in Al-Ahmadi Governorate, including: forming a committee of educational specialists and academics from the Ministry of Education to follow up all aspects of the educational process in secondary schools in the State of Kuwait technically, administratively and leadershiply, assigning follow-up committees and investigations into violations

and cases related to administrative corruption to neutral committees that are not affiliated with the educational zones For secondary schools, the multiplicity of parties participating in the investigation committees, so that they include at least three to five individuals, the distribution of tasks among the follow-up and investigation committees to start their work in the follow-up of secondary education schools based on a predetermined and announced time plan, the visit of the director of the educational district for secondary schools accompanied by a team Specialists to follow up on important matters and issues, prepare regulations to be used as a guide for secondary schools to control performance, including some of its clauses related to systems of reward and punishment, punishing the wrongdoer regardless of the pressures, interventions and mediations, educating workers in the educational district of the penalties that will be imposed on violators, and intensifying these penalties due to the sensitivity of the educational stage Preparing the district director for reports explaining the strengths and weaknesses of each educational district, and then submitting relevant recommendations to the Ministry. Classifying the educational districts and secondary schools according to serious and objective follow-up reports of the educational reality and its quality.

Keywords: educational accountability- administrative corruption- secondary schools in Al-Ahmadi Governorate.

مقدمة

يُعد الفساد الإدارى من أخطر أنواع الفساد؛ كونه البداية الأساسية لأنواع الفساد الأخرى، وفى الوقت ذاته يعتبر المحرك الرئيس لتراكم المعوقات الفكرية والأخلاقية والتنظيمية والقانونية لشتى جوانب التنمية.

هذا إلى جانب كونه مشكلةً عالمية تؤرق المجتمع الدولي، إذ لا توجد دولة تخلو من الفساد الإداري ولكن بدرجات مختلفة، ومن هنا تعالت النداءات الدولية وتزايدت الأصوات المحلية المنادية بمكافحة الفساد الإداري، وبخاصةٍ في المؤسسات الخدمية التي منها مؤسسات التعليم، والتي تعانى من الفساد الإداري أكثر من المؤسسات الإنتاجية، ويؤكد ذلك زيان (٢٠١٥،١٤٧) حيث يرى أنَّ الفسادَ الإداري مشكلةٌ مجتمعية توجد في كل مؤسسات التعليم في كل الأزمنة وكل المجتمعات.

وقد ترتب على انتشار تلك الظاهرة وجود العديد من المظاهر السلبية التي تنوء بها المدارس، ووجهت العديد من الانتقادات إلى العملية التعليمية ، وخاصة عن فاعلية قيام المدرسة بوظائفها التعليمية والتربوية الأمر الذى يشكك فى فاعلية هذه العملية ويترتب عليه إخفاق الإدارة المدرسية في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ولذلك أصبحت مكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم وخاصة مدارس التعليم الثانوي في الكويت ضرورةً ملحة، وأحد أهم آليات الإصلاح الإداري لتلك المدارس، وبخاصةٍ بعد أن أصبح الفساد الإداري عقبةً وعائقًا حقيقيًا أمام الإصلاح الإداري لها؛ لما يمتلكه من قوة مقاومة حقيقية لديها القدرة على إفساد أي خطط للإصلاح الإداري، وهذه المقاومة لا ترتبط قوتها فقط بحجم الهدر الذي يصيب الموارد المتاحة لتلك المدارس، ولكن أيضًا باتساع جبهة المستفيدين من مظاهر الفساد الإداري، والتي يتولد عنها تعدد أشكال الفساد الإداري داخل هذه المدارس، وانهيار المنظومة

الخلقيـــة لـــدى كثيـــرٍ مـــن العـــاملين فيها(بـــدراوي ويوسف،٢٠١٠، ٩).

وقـد أشـار المطيـري(٢٠١٨، ٧١) إلـى أن مدارس التعليم الثانوي تعاني من مشكلات كثيرة، إلى جانب وجود بعض أشكال الفساد فى الأبعاد التعليمية المختلفة(البرامج التعليمية، المعلمين، الإدارة المدرسية، الإدارة التعليمية... وغيرها) مع غياب المتابعة والمساءلة وإهدار الجهود والموارد في جزئيات متشعبة وخلق مسارات تعليمية بديلة، بالإضافة إلى غياب الشفافية العالية بين أفراد المدرسة على كافة المستويات للتعامل مع المشكلات والمعوقات، لذا فقد أصبح تطبيق المساءلة التعليمية في كافة أعمال مدارس التعليم الثانوي بالكويت أحد أبرز مداخل مكافحة الفساد الإداري ، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحقيق الشفافية في الإدارة ومسايرة ومواكبة أهداف التعليم الثانوي، فالمساءلة التعليمية تعد من المفاهيم ذات الصبغة الحديثة على ساحة التربية ، وتلقى اهتمامًا في معظم المجتمعات والحضارات، ولها معاييرها ومؤشراتها، ومبادئها تبعًا لثقافة الدول وسياستها.

ولكن على الرغم من أهمية المساءلة التعليمية، وما لها من دور كبير في الحد من الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية عامة، ومدارس التعليم الثانوي بالكويت خاصة، إلا أن العديد من الدراسات أشارت إلى وجود العديد من المعوقات التى تحول دون التطبيق الفعال للمساءلة بالمؤسست التعليمية في الكويت، ومنها دراسة الهاجري (٢٠١٠) والتي كشفت أن الأنظمة واللوائح تحتاج إلى إعادة مراجعة، إلى جانب تقييم وتشخيص المعوقات التي تعوق التنفيذ الجيد لها، وأن أساليب الرقابة الإدارية، ومستوى المتابعة والمساءلة والشفافية في بعض المدارس غير مطابقة للمعايير القومية للأداء، مع قلة وجود قواعد تنظيمية ملزمة في هذا الشأن.

كما قام المركز الوطني لتطوير التعليم بدولة الكويت على المستوى الدولي عام ٢٠١٣م، بعمل دراسة تشخيصية بالمشاركة مع المعهد الوطني للتعليم بجامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة، والتي خلصت نتيجتها إلى حاجة التعليم العام بدولة الكويت إلى تطوير المحاسبية والمساءلة داخلها، ووضع أداة تقييم فعالة لأداء المعلمين (المركز الوطني لتطوير التعليم بدولة الكويت، ٢٠١٣، ٦٢)، الأمر الذى يفرض ضرورة البحث عن الكيفية التى يمكن من خلالها مواجهة التحديات التى تحول دون تطبيق المساءلة التعليمية ، ومن ثم الحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي في الكويت، وعليه نشأت فكرة البحث الحالي والذى أمكن صياغة مشكلته في التساؤلات الآتية:

١) ما الإطار المفاهيمي لكل من المساءلة التعليمية والفساد الإداري ؟
٢) ما معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ؟
٣) ما أبرز المقترحات لمواجهة معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ؟

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى محاولة التوصل إلى أبرز المقترحات لمواجهة معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى.

أهمية البحث

- أهمية نظام المساءلة في كونها وسيلة فاعلة في منظومة التربية، ولها الأثر الواضح على مخرجات العملية التعليمية.

- يمثل هذا البحث استجابة للاتجاهات التربوية الحديثة، والتي تنادي بضرورة الاهتمام بالتعليم الثانوي، لما له من أهمية في المرحلة الجامعية التالية له.
- قد يسهم في نشر ثقافة المساءلة التعليمية بين العاملين في المجال التربوي لتطبيقها على مراحل أخرى من المراحل التعليمية.
- قد تفيد نتائج هذا البحث في علاج كثير من المشكلات الناجمة عن الفساد الإداري سواء أكان ذلك علي المستوي الرسمي أم غير الرسمى وأيضا علي المستوي المؤسسى أم الفردي.
- قلة الدراسات – على حد علم الباحث - التي تناولت قضية تفعيل دور المساءلة التعليمية لمواجهة الفساد الإداري في المرحلة الثانوية بدولة الكويت.
- طرح بعض الأفكار والبدائل التي قد تساعد في التغلب على المعوقات التي تحول دون تفعل المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري

منهج البحث وأداته

تم استخدام المنهج الوصفى نظرا لملاءمته لطبيعة البحث الحالى، ولتحقيق بعض أهداف البحث، تم تصميم استبانة مقدمة إلى عينة من مديري ومعلمي مدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى بدولة الكويت للوقوف على معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى وكيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

١- دراسة حسانين (٢٠١٥) بعنوان: "دراسة مقارنة لنظم المساءلة التعليمية في التعليم الثانوي العام في كلٍ من فرنسا وماليزيا وجمهورية الصين الشعبية".

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير نظم المساءلة التعليمية في التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كلٍ من: فرنسا، ماليزيا، وجمهورية الصين الشعبية، والتعرف على المداخل العلمية لنظم المساءلة في الأدبيات المعاصرة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها ما يلي:

- أن فلسفة المساءلة تتصف بضعف معالِمها في مِصر، وأن دول المقارنة فلسفتها واضحة، حيث تهدف إلى رفع جودة العملية التعليمية وتحسين الأداء.
- إن تعدد الجهات القائمة بالمساءلة أدى إلى تضارب اختصاصاتها نتيجةً لضعف التنسيق وهو ما عطل المدارس عن تحقيق أهدافها.
- ضعف وحدات التدريب والجودة بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر في القيام بدورها في تقويم المدارس والارتقاء بجودتها، واقتصارها على القيام ببعض التدريبات الفعّالة للمعلمين.
- أن تركيز المتابعة على المساءلة عن الجوانب المالية والإدارية بالمدارس، بينما تأتي المساءلة عن الجوانب التعليمية في مرتبة مُتأخرة من اهتمام المتابعة.

٢- دراسة عبدالبديع (٢٠١٨) بعنوان: دور الشفافية والمساءلة فى مكافحة ظاهرة الفساد الإدارى بالمؤسسات التعليمية : دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج

هدفت الدراسة التعرف إلى أشكال ودوافع وأسباب وآثار الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج، وتحديد متطلبات مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج، والتعرف على واقع التزام مؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج وكيفية تفعيلها لتطبيق الشفافية الإدارية، والتعرف على واقع تفعيل

المساءلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج، وتحديد المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي ومحاولة التغلب عليها ، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور الشفافية الإدارية والمساءلة التعليمية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي منخفض، وأن مستوى تطبيق المساءلة الإدارية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي منخفض، وأن مستوى شيوع أنماط الفساد الإداري في مؤسسات التعليم قبل الجامعي مرتفع، وأن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي كان عالياً بدرجة كبيرة، وتوجد علاقة عكسية بين تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة وانتشار الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

٣- دراسة (Texas Education Agency., 2020) بعنوان:

Accountability Manual for Texas Public School Districts and Campuses"

" دليل المساءلة لعام ٢٠٢٠ لمناطق المدارس العامة في تكساس والحرم الجامعي"

هدفت الدراسة وضع الدليل لبيان كيفية استخدام نظام المحاسبية لتقييم الأداء الأكاديمي للمدارس العامة في تكساس، من خلال توضيح نظام المحاسبية ، وكيفية استخدام المعلومات من مصادر مختلفة لحساب وتعيين تصنيفات المحاسبية ومنح تسميات التمييز، بالإضافة إلى جمع السيناريوهات المحتملة التي قد تواجه المسؤولين أثناء تطبيق نظام المحاسبية التعليمية في تكساس، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن يتضمن الدليل:

- أسس تطبيق المحاسبية التعليمية:
- تحديد جمعية عمومية مهمتها متابعة كيفية تطبيق نظام المحاسبية التعليمية في المدارس والجامعات في تكساس تضم ممثلين عن تلك المدارس والجامعات.
- أن تتضمن الجمعية ممثلين عن المجتمع والمكاتب التشريعية لربط المحاسبية في النظام التعليمي بالنظام المجتمعي، حيث يكمل كلاً منهم الآخر.
- تأهيل وتدريب هؤلاء الأعضاء على كيفية تطبيق نظام المحاسبية في المدارس والجامعات في تكساس بطريقة صحيحة تؤدي للوصول للنتائج المرجوة

٤- دراسة (Nevbahar, 2020) بعنوان:

Administrative Corruption and Integrity Violations in the Charter School Sector

" الفساد الإداري وانتهاكات النزاهة في قطاع المدارس الخاصة"

سعت الدراسة لبحث مدى تغلغل الفساد الإداري والمالي في المدارس الخاصة بالولايات المتحدة، نظراً لارتفاع تكلفة الالتحاق بتلك المدارس مقابل الخدمات المقدمة للطلاب.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة لعدد من النتائج ، منها:

- الخصخصة قد تسمح بتخفيض التكلفة المادية، وتحسن من جودة الخدمة المقدمة للطلاب من خلال إزالة البيروقراطية وتعزيز الإبداع.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن نظم الخدمات الأقل تنظيمياً ربما تكون قد نشرت أيضاً بيئة تعليمية تعاني من أوجه القصور في الإدارة والمحاسبية،

إن لم تكن انتهاكات صريحة للنزاهة والفساد.

- العمل على تطوير استراتيجيات فعالة لمنع الفساد وحماية الطلاب وإدارة الأموال العامة بفاعلية.

٥- دراسة العزيزي (٢٠٢١) بعنوان: "متطلبات تطبيق المحاسبية التعليمية لقيادات الإدارة الإشرافية لضمان جودة التعليم (دراسة ميدانية بمحافظة الشرقية)"

هدفت الدراسة وضع تصور مقترح لمتطلبات تطبيق المحاسبية التعليمية لقيادات الإدارة الإشرافية؛ لرفع مستوى كفاءة الأداء العام بالمؤسسات التعليمية لضمان جودة التعليم، وذلك من خلال: التعرف على نظم تطبيق المحاسبية التعليمية لقيادات الإدارة الإشرافية لدعم النظام التعليمي المصري، وتوضيح واقع تطبيقها ومدى تأثيرها على مستوى أداء المؤسسات التعليمية وجميع المنتسبين إليها، وعلاقة ذلك بمستوى التحصيل الأكاديمي وإنجاز الطلاب، وتوضيح العلاقة بين تطبيق المحاسبية التعليمية لقيادات الإدارة الإشرافية، ومستوى جودة أداء وإنجاز الطلاب.

وقداعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تَبني القيادة السياسية لتطبيق نظم قوية، شاملة ومتطورة للمحاسبية التعليمية الداخلية والخارجية للقيادات التعليمية وخاصة قيادات الإدارة الإشرافية.
- تشريع قانون بتشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، يضم ممثلين منتخبين من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعد ضم كادر للقيادات بها، ومركز إعداد القادة ومجلس أمناء المحافظة، وممثل عن نقابة المهن التعليمية في إطار تنسيق الجهود لضمان جودة المنتجات التعليمية.

إجراءات البحث

تمت معالجة البحث من خلال المحاور الآتية :

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لكل من المساءلة التعليمية والفساد الإداري.
- **المحور الثانى:** الإطار الميداني
- **المحور الثالث:** أبرز المقترحات لتطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى.
- **وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المحاور الثلاثة.**

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من المساءلة التعليمية والفساد الإداري

أولاً: المساءلة التعليمية

(١) مفهوم المساءلة التعليمية

على الرغم من كون مفهوم المساءلة من المفاهيم المستخدمة بكثرة في أدبيات الإدارة العامة إلا أن المصطلح ما زال يفتقر إلى التحديد المفاهيمي الدقيق، حيث تعددت تعريفات المساءلة التعليمية من حيث رؤية كل باحث لها بما يعمل على تحقيق أهداف العملية التعليمية الخاصة بكل مرحلة، ومن أبرز تلك التعريفات ما يلي:

يعرف العثمان (٢٠١٧، ٥٠) المساءلة التعليمية بأنها: "نظام لقياس وتحليل الأداء التعليمي يمكن من خلاله التأكد من سلامة الأهداف والسياسات والمناهج الدراسية وسياسات تقويم الطلاب، وينتهى بتقديم تقارير مساءلة تسهم في توكيد الجودة التعليمية وزيادة الكفاءة والفاعلية التعليمية، وتحسين الإنتاجية التعليمية".

أما إبراهيم (٢٠١٨، ٢٩٣) فيعرفها بأنها: " قيام الإدارة بمتابعة أداء العاملين والأنشطة بما يحقق جودة مخرجات العملية التعليمية وتحقيق الأهداف المرجوة".

ويعرف أبو الخير (٢٠١٩، ١٦٣) المساءلة التعليمية بأنها" العملية الإدارية التي تستخدمها الإدارة المدرسية كجزء من الإدارة التعليمية لتحديد مسئولية القائمين بها، ومتابعتهم وتفعيلها في ضوء المعايير التي ترتكز عليها، والتي ترتقي بكل العاملين لمستوى من جودة الأداء لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية."

ومن ثم يمكن للباحث تعريف المساءلة التعليمية إجرائياً بأنها: مجموعة من الضوابط والمعايير التى يتم تنفيذها (تطبيقها) فى المدارس الثانوية بالكويت فى ضوء الإمكانات البشرية والمادية المتاحة لتقييم أدائها، بهدف للتوصل إلى نقاط القوة والضعف المؤثرة إيجاباً وسلباً على سير العملية التعليمية ،مما ينتج عنه زيادة دعم نقاط القوة في تلك المؤسسات ووضع حلول للحد من العوامل السلبية المؤثرة على كفاءة المؤسسة التعليمية بالمرحلة الثانوية.

(٢) أهداف المساءلة التعليمية وأهميتها

ذكر النمران (٢٠١٣، ٣٧٣) أن نظام المساءلة ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أغراض عليا يريدها أفراد المجتمع ويضمونها سياساتهم التعليمية تستهدف في النهاية تحسين العملية التعليمية وتطويرها لتواكب المعايير التي يفرضها السوق العالمي، مثل تأكيد القدرة على المنافسة والارتقاء بالأداء التعليمي وتجويد نتائجه، وبمراجعة الأدبيات التي تناولت نظام المساءلة التعليمية في التعليم الثانوي، يتضح إن الغايات والأهداف التي تكمن وراء استخدامه في العملية التعليمية يمكن إبرازها فيما يلي(على وآخرون، ٢٠١٨، ٥٨):

- التأكد من أن السلطات الممنوحة للمدرسة تستخدم في إطارها الصحيح ولا يساء استعمالها وبالتالي تكون المساءلة وسيلة للرقابة على مستوى الأداء.
- الارتقاء بمستوى أداء المدرسة، ومستوى أداء العاملين بها مما يضمن التحسين المستمر للأداء على مستوى الفصل والمدرسة وتطويره في المستقبل، بما ينعكس على جودة عمليتي التعليم والتعلم.
- تقديم المعلومات الأساسية عن الدور التعليمي للمؤسسات التعليمية للحفاظ على الجودة المطلوبة وتحسين الإنتاجية، وتقديم معلومات تساهم في تحليل وتشخيص الأداء التعليمي للمؤسسة التعليمية.
- إيجاد أساليب تقويم أكثر فاعلية وشمولية تساعد على تقرير مدى صلاحية المعلمين للالتحاق بالتعليم الثانوي.
- مساعدة المدرسة على تطوير نفسها ذاتياً لتحقيق التميز والتفوق بين المدارس الأخرى وتزويد المستفيدين بالمعلومات.
- تقديم معلومات عن الأداء التعليمي بحيث تساهم تلك المعلومات في تقديم تغذية راجعة للمؤسسات التعليمية تمكنها من توكيد الجودة وتحسين الإنتاجية التعليمية، وزيادة الكفاءة والفاعلية التعليمية لها.
- تقديم الحلول للمدارس التي فشلت في تحقيق الأهداف لعلاج جوانب النقص والقصور بها.

(٣) اهمية المساءلة التعليمية

أما عن أهمية المساءلة التعليمية، فتكمن في تحسين العملية التعليمية وتطويرها لتواكب المعايير التي يفرضها السوق العالمي، مثل تأكيد القدرة على المنافسة والقدرة على الارتقاء بالأداء التعليمي وتجويد نتائجه. (المهدي، ٢٠٠٨، ٣٧).

كما ذكر الحوامدة وجرادات (٢٠٠٥، ١٩٢) أن للمساءلة أهمية كبرى تتمثل في:

- توجيه طاقات المؤسسة التعليمية نحو الأهداف الإستراتيجية.
- تنظيم دور الأفراد وفقاً لاستراتيجية المؤسسة التعليمية.
- تحديد نقاط الفشل في العمل أثناء تراجع الأداء.
- إعلام العاملين بالنتائج المتوقعة وبشكل صحيح.
- توجيه تركيز الموظفين على نتائج أعمالهم.
- تحسين الأساليب المستخدمة في تيسير أمور العمل.
- إعطاء دافعية أكبر للتقدم والتطور في العملية التعليمية.
- المساعدة على الإبداع والابتكار، حيث إن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الإنجاز الحسن تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع والبحث عن الوسائل لتحقيقها.
- المساءلة التعليمية من أهم خطوات إصلاح العملية التعليمية.
- تعمل على تحسين جودة التعليم وتطويره بحيث يلبي حاجات المجتمع والطلاب.
- تحسين مخرجات العملية التعليمية اللازمة للعمل بالمجتمع.
- تؤدي إلى تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية في مجملها سواء من طلاب ومعلمين أو إدارات تعليمية أو مديريات التربية والتعليم.

ثانياً: الفساد الإدارى

(١) مفهوم الفساد الإدارى

هناك من يعرف الفساد في الإدارة بأنه : تدني وانحطاط مستوى الإدارة أو هو استغلال موقع معين لأغراض شخصية ومنفعة شخصية على حساب المنفعة العامة ، وإساءة استعمال الوظيفة والتسيب فيها والإغفال عنها والتلكؤ والإهمال في تأديتها للكسب الخاص وتقديم المنفعة الخاصة على العامة وهو سوء استخدام الفرد للسلطة الموكلة إليه لأغراض الربح الخاص والمنفعة غير المشروعة (جبريل ،٢٠١٠، ١٠١).

ويرى رضا(٢٠١١ ، ٨٥) أن الفساد الإداري هو : الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المنوط بالشخص ، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة ، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري ، لكنه انحراف يعاقب عليه القانون ، وقد يؤدي في النهاية – إذا لم يعالج – إلى الفساد الإداري .

ويعرف الفساد الإداري في التعليم على أنه مجموعة التصرفات أو الأفعال غير القويمة التي تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بهدف تحقيق مصالحها الخاصة (Ozdemir,2013, 75).

وعليه يعرفه الباحث إجرائياً بأنه: سوء استعمال السلطة الإدارية والموارد التعليمية العامة بمدارس التعليم الثانوي بالكويت؛ لتحقيق منافع ومكاسب شخصية بطريقة تشكل خرقاً وانتهاكاً للقانون، ولمعايير السلوك التربوي الأخلاقي والوظيفي السليم وتحقيق مكاسب شخصية، بما يخل بتحقيق الجودة والعدالة في التعليم.

(٢) خصائص الفساد الإداري

للفساد الإداري عدة خصائص تميزه عن غيره من أنواع الفساد الأخرى، يمكن تلخيصها كالتالي(إسماعيل، ٢٠١٤، ٥٢):

١- اشتراك أكثر من طرف في ارتكاب الفساد.
٢- السرية الشديدة في ممارسة الفساد تحت جنح الظلام وعن طريق التحايل والخديعة.
٣- الفساد يمثل المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة لمرتكبيه.

٤- يعد ظاهرة مرضية مختفية تتفشى في الأجهزة رغم السرية.
٥- تختلف أساليبه ووسائله حسب موقع الوظيفة في الهرم الوظيفي والجهة التي تمارسه.
٦- يتفاعل مع الظروف المحيطة ويجعلها بيئة مشجعة له.
٧- أخطر جرائم الفساد الإداري تلك التي تمارس وتتم عبر وكلاء ووسطاء يعملون على التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم الآخر.
٨- يتميز ممارسو جرائم الفساد الإداري بالخبرة والذكاء مما يجعلهم خارج دائرة الاتهام، كما أن لديهم القدرة على الإفلات من العدالة.
٩- تختلف أساليبه وأنماطه باختلاف الجهة التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه.
١٠- يمارس في كافة المجتمعات باختلافها المتقدمة والنامية منها.

(٣) عوامل انتشار الفساد الإداري في التعليم الثانوي

تمكن خليل، دياب وحسين(٢٠٢٠، ٤٣) من إعطاء أسباب للفساد الإداري أكثر شمولية – على سبيل الحصر- ومنها على سبيل المثال:

١. وجود الفرصة المناسبة والسانحة لممارسة الفساد، ومجال الفرص متعددة وواسع إذ يمكن أن تتهيأ الفرصة في ظل سلطة الاحتكار ووحرية الاستنساب المترافقة مع عدم الخضوع للمحاسبية.
٢. تدني القيم الإيجابية وقوة القيم السلبية مما يوجد لدى الموظف ميلاً أو رغبة في ممارسة الفساد الإداري.
٣. ظهور حاجات ورغبات لدى الموظف تعجز الطرق القانونية والشرعية عن إشباعها، مما يدفع الموظف لممارسة أساليب فاسدة لتلبيتها.
٤. حالة تفوق المنافع والمكاسب التي يمكن كسبها من وراء السلوك الفاسد على المخاطر والتكاليف التي سوف يتحملها مرتكب جريمة الفساد.

المحور الثاني: الإطار الميداني

يهدف إلى الوقوف على **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بالآتي:

١- إعداد أداة البحث: والتي تمثلت في استبانة، ولقد مرت عملية بناء هذه الاستبانة بالخطوات الآتية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف صياغة محاور الاستبانة.
- تكونت الاستبانة من محورين ، الأول: معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، والثاني سؤال مفتوح لمعرفة آراء أفراد العينة حول أبرز المقترحات **لتطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ،** وكانت الإجابة عن عبارات المحور في صورة متدرجة وفق مقياس ليكرت الثلاثي (تتحقق بدرجة كبيرة- تتحقق بدرجة متوسطة-تتحقق بدرجة صغيرة).
- تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين؛ وذلك للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي وضعت من أجله؛ ومدى وضوح عبارات الاستبانة وسلامة صياغتها، ومدى كفاية العبارات والإضافة إليها أو الحذف منها، وتمت مراعاة ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين.

- تم وضع الأداة في صورتها النهائية مكونة من محورين على النحو الآتي:

❖ **المحور الأول: بعض معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى**

❖ **المحور الثاني: أبرز المقترحات لمواجهة معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى.**

وللتأكد من مدى صلاحية هذه الاستبانة للتطبيق ، تم حساب صدق الاتساق الداخلى بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لها، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط عالية ، حيث تراوحت (0.59**-0.91**)، وللتأكد من ثبات الأداة ، تم حساب معامل الفا كرونباخ حيث كانت قيمته ٠.٩٥ وهى قيمة عالية

٢- عينة البحث

تم تطبيق الاستبانة على عينة ممثلة من مديري ومعلمي مدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى بدولة الكويت قوامها (٣٢٧) فرداً

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)v.17 Statistical Package for Social Sciences في حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة موزعة على تكرارات الاستجابات (كبيرة – متوسطة – صغيرة) والنسب المئوية لهذه التكرارات وقيمة كا^{2} ومستوى دلالتها والأوزان النسبية والترتيب.

حساب الوزن النسبي لعبارات الاستبانة:

أعطيت موازين رقمية لمستوى الاستجابة كما يلي :

كبيرة	متوسطة	صغيرة
٣	٢	١

وتم حساب الوزن النسبي، أي درجة الموافقة على كل عبارة من المعادلة التالية:

- **التقدير الرقمي**= ك١ ×٣ + ك٢ ×٢ + ك٣ × ١
- **حساب الوزن النسبي** = $\frac{\text{التقدير الرقمي}}{\text{ك}} \times ١٠٠$

ك١، ك٢، ك٣ : تكرارات الاستجابات (مرتفعة – متوسطة – منخفضة) على الترتيب.

ك: مجموع التكرارات لهذه الاستجابات (حجم العينة).

- تم حساب قيمة كا^{2} لحسن المطابقة لكل مفردة، وذلك للكشف عن الفروق في اختيارات أفراد العينة لبدائل الاستجابة الثلاثة (كبيرة – متوسطة – صغيرة) وذلك بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{كا}^{2} = \text{مجـ} \frac{(\text{ت} - \text{ت م})^{2}}{\text{ت م}}$$

حيث إن ت = التكرار الملاحظ، ت م = التكرار المتوقع.

٣- تحليل النتائج

نتائج المحور الأول: معوقات المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإدارى بمدارس التعليم الثانوى بمحافظة الأحمدى في الكويت

معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، كانت استجاباتهم كما هي مُبينة بالجدول (١):

الجدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة الكلّية حول معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى، والأهمِّية النِّسبية وقيمة(كا٢) ومُستوى دلالتها

م	العبارة	العينة الكلّية (ن= ٣٢٧)						قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق بدرجة متوسطة		تتحقق بدرجة صغيرة		الأهمِّية النِّسبية	التَّرتيب		
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	غياب مفهوم المساءلة التعليمية فى أذهان القائمين والمعنيين بالمساءلة التعليمية؛ مما يعد عائقاً يحول دون إنجاز إدارة المدارس الثانوية لأهدافها.	١٥٤	٤٧.١	١٣٠	٣٩.٨	٤٣	١٣.١	٧٧.٩٩	٦	٦٢.٥٨٧	٠.٠١
٢-	غياب الجدية في تطبيق العقوبات عند صدور المخالفات من العاملين في المدارس الثانوية.	١٧٣	٥٢.٩	١١٦	٣٥.٥	٣٨	١١.٦	٨٠.٣٢	٤	٨٤.٢٧٥	٠.٠١
٣-	تأثير الواسطة والمحسوبية على القرارات الإدارية المتخذة في المدارس الثانوية.	١٣٩	٤٢.٥	٧٤	٢٢.٦	١١٤	٣٤.٩	٦٩.٣٢	١٥	١٩.٧٢٥	٠.٠١
٤-	تدخل المسؤولين لحل المشكلات والمخالفات بشكل ودي لمنع حدوث بلبلة تخص المدارس الثانوية في عهدهم.	١١٥	٣٥.٢	١٠١	٣٠.٩	١١١	٣٣.٩	٦٦.٩٩	١٨	٩٥٤.	غير دالة
٥-	تعدد أجهزة الرقابة التعليمية على المستوى اللامركزى؛ مما يؤدى إلى تكرار المسئوليات والاختصاصات فيما بين أعضائها فيؤدى إلى تضاربها ويؤثر على تحقيق المساءلة لأهدافها.	٩٩	٣٠.٣	٩٥	٢٩.١	١٣٣	٤٠.٧	٦٣.٣٢	٢١	٨.٠٠٠	٠.٠١
٦-	إخفاء المعلومات عن الجهات الرقابية.	٩٩	٣٠.٣	١٢٣	٣٧.٦	١٠٥	٣٢.١	٦٥.٩٩	١٩	٢.٨٦٢	غير دالة

تابع الجدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة الكلّية حول معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، والأهمِّية النِّسبية وقيمة(كا٢) ومُستوى دلالتها

م	العبارة	العينة الكلّية (ن= ٣٢٧)						قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق بدرجة متوسطة		تتحقق بدرجة صغيرة		الأهمِّية النِّسبية	التَّرتيب		
		ك	%	ك	%	ك	%				
٧-	المغالاة في الملاحظة الشخصية كوسيلة من وسائل المساءلة التعليمية، مما يسبب مضايقات للمعنيين بالمساءلة، مما يدفعهم للاعتقاد بأنهم موضع شك وعدم ثقة بهم	١١٢	٣٤.٣	١٣٩	٤٢.٥	٧٦	٢٣.٢	٧٠.٣٢	١٤	١٨.٣٣٠	٠.٠١
٨-	إغفال عنصر الكفاءة عند تعيين القيادات التربوية والمسؤولين واعتمادهم على الواسطة والمحسوبية.	١٧٩	٥٤.٧	١١٦	٣٥.٥	٣٢	٩.٨	٨١.٦٥	٢	٩٩.٧٩٨	٠.٠١
٩-	قصور الجهود الإعلامية بالتوعية بأهمية المساءلة التعليمية وأثرها في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية الثانوية.	١٤٩	٤٥.٦	١٢٢	٣٧.٣	٥٦	١٧.١	٧٥.٩٩	٨	٤٢.٠٠٠	٠.٠١
١٠-	نقص ثقة القيادات التربوية والمسؤولين في أنفسهم ورفضهم الشعور بأنهم يخضعون للمساءلة.	١٨٥	٥٦.٦	٩٧	٢٩.٧	٤٥	١٣.٨	٨٠.٩٩	٣	٩١.٨٩٠	٠.٠١
١١-	بطء إجراءات الأجهزة الرقابية والتنفيذية أثناء التحقيقات.	١٣٤	٤١.٠	١٣٢	٤٠.٤	٦١	١٨.٧	٧٣.٩٩	١١	٣١.٧٢٥	٠.٠١
١٢-	غموض اللوائح والقوانين المتعلقة بالجزاءات والعقوبات، مما يُسهل الافلات من العقوبة وقت وقوع الخطأ.	٧٩	٢٤.٢	١٣٩	٤٢.٥	١٠٩	٣٣.٣	٦٣.٦٦	٢٠	١٦.٥١٤	٠.٠١

تابع الجدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة الكلّية حول معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، والأهمِّية النِّسبية وقيمة(كا٢) ومُستوى دلالتها

م	العبارة	العينة الكلّية (ن= ٣٢٧)						الأهمِّية النِّسبية	الترَّتيب	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق بدرجة متوسطة		تتحقق بدرجة صغيرة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١٣-	انخفاض القدرة الإدارية لدي غالبية المديرين، مما يؤثر على إدارتهم للعمليات التربوية والتعليمية، واعتمادهم على الخبرة التي تختلف من إدارة مدرسة لأخرى	١٠١	٣٠.٩	١٥٠	٤٥.٩	٧٦	٢٣.٢	٦٩.٣٢	١٥م	٢٦.٠٠٠	٠.٠١
١٤-	قلة متابعة أداء العاملين بالمدارس الثانوية، مع سيادة التسجيل الشكلي لاجتماعات المعلمين الأوائل مع المعلمين.	١١٩	٣٦.٤	١٥٥	٤٧.٤	٥٣	١٦.٢	٧٣.٣٢	١٢	٤٩.١٠١	٠.٠١
١٥-	ضعف موضوعية التقارير التي تستخدم كوسيلة من وسائل المساءلة التعليمية، حيث تخضع لاعتبارات شخصية فهي تعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية بين الأفراد.	١٢٧	٣٨.٨	١٥٧	٤٨.٠	٤٣	١٣.١	٧٥.٣٢	٩	٦٤.٠٧٣	٠.٠١
١٦-	قلة مراعاة المسؤولين للبعد الإنساني أثناء التعامل مع المرؤوسين، مما يؤدي لانعدام الثقة داخل أفراد المؤسسة وانعدام روح الفريق.	١٢٤	٣٧.٩	١٥٩	٤٨.٦	٤٤	١٣.٥	٧٤.٦٥	١٠	٦٣.٧٦١	٠.٠١

تابع الجدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة الكلّية حول معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، والأهمِّية النِّسبية وقيمة(كا٢) ومُستوى دلالتها

م	العبارة	العينة الكلّية (ن= ٣٢٧)						التَّرتيب	الأهمِّية النِّسبية	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق بدرجة متوسطة		تتحقق بدرجة صغيرة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١٧-	وجود أحزاب فرعية في كل مجتمع مدرسي لها احتياجاتها وقيمها واهتماماتها ، التي غالباً ما تميل إلى الصراع مع بعضها البعض، مما يحول دون فعالية نظام المساءلة التعليمية.	١٠٩	٣٣.٣	١٢٨	٣٩.١	٩٠	٢٧.٥	١٧	٦٨.٦٥	٦.٦٢٤	٠.٠١
١٨-	مقاومة التغيير من قبل العاملين بالمدارس وعدم تقبلهم للأساليب الحديثة في المعاملات الإدارية.	١٨٨	٥٧.٥	١١٥	٣٥.٢	٢٤	٧.٣	١	٨٣.٣٢	١٢٣.٨٧	٠.٠١
١٩-	تردد أولياء الأمور والعاملين في المؤسسات التعليمية في الإبلاغ عن الفساد.	١٦٠	٤٨.٩	١٢١	٣٧.٠	٤٦	١٤.١	٥	٧٨.٣٢	٦١.٥٩٦	٠.٠١
٢٠-	ضعف الولاء الوطني والمجتمعي لبعض العاملين بقطاع التعليم .	١٣١	٤٠.١	١٢٤	٣٧.٩	٧٢	٢٢.٠	١٣	٧٢.٦٥	١٩.٠٦٤	٠.٠١
٢١-	ثقة الفاسدين بأنفسهم وقلة اقتناعهم بأضرار الأعمال التي يقومون بها على المدارس الثانوية.	١٣٤	٤١.٠	١٥٩	٤٨.٦	٣٤	١٠.٤	٧	٧٦.٩٩	٨٠.٢٧٥	٠.٠١

من خلال نتائج الجدول السَّابق يتضح أنَّ:

جاءت استجابات أفراد العينة الكلّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، على أنه يُوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العبارات (٧، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١) لصالح البديل (تتحقق بدرجة **متوسطة**)، بينما في بقية العبارات لصالح البديل(تتحقق بدرجة **كبيرة**) حيث جاءت قيم كا٢ دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠١ ودرجات حرية =٢، ولم تعكس الفروق دلالة في العبارتين(٤، ٦).

أمَّا بالنسبة لترتيب العبارات حسب الأهمِّية النِّسبية لها جاء كما يلي:

- **<u>جاءت العبارة رقم(١٨)</u>**: **" مقاومة التغيير من قبل العاملين بالمدارس وعدم تقبلهم للأساليب الحديثة في المعاملات الإدارية."** ، في المرتبة الأولى في استجابات أفراد العينة الكلّية حول

معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها (٨٣.٣٢%).

- **جاءت العبارة رقم(٨)**: " **إغفال عنصر الكفاءة عند تعيين القيادات التربوية والمسؤولين واعتمادهم على الواسطة والمحسوبية..**" في المرتبة الثَّانية في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها(٨١.٦٥%).
- **جاءت العبارة رقم(١٠)**: " **نقص ثقة القيادات التربوية والمسؤولين في أنفسهم ورفضهم الشعور بأنهم يخضعون للمساءلة.**" ، في المرتبة الثالثة في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها (٨٠.٩٩%).
- **جاءت العبارة رقم(٢)**: " **غياب الجدية في تطبيق العقوبات عند صدور المخالفات من العاملين في المدارس الثانوية..**" في المرتبة الرابعة في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها(٨٠.٣٢%).
- **جاءت العبارة رقم(١٩)**: " **تردد أولياء الأمور والعاملين في المؤسسات التعليمية في الإبلاغ عن الفساد.**" ، في المرتبة الخامسة في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها (٧٨.٣٢%).
- **جاءت العبارة رقم(١٧)**: " **وجود أحزاب فرعية في كل مجتمع مدرسي لها احتياجاتها وقيمها واهتماماتها ، التي غالباً ما تميل إلى الصراع مع بعضها البعض، مما يحول دون فعالية نظام المساءلة التعليمية..**" في المرتبة السابعة عشر في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها(٦٨.٦٥%).
- **جاءت العبارة رقم(٤)**: " **تدخل المسؤولين لحل المشكلات والمخالفات بشكل ودي لمنع حدوث بلبلة تخص المدارس الثانوية في عهدهم.** " ، في المرتبة الثامنة عشر في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها (٦٦.٩٩%).
- **جاءت العبارة رقم(٦)**: " **إخفاء المعلومات عن الجهات الرقابية**" في المرتبة التاسعة عشر في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى**، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لها(٦٥.٩٩%).
- **جاءت العبارة رقم(١٢)**: " **غموض اللوائح والقوانين المتعلقة بالجزاءات والعقوبات، مما يُسهل الافلات من العقوبة وقت وقوع الخطأ.**" في المرتبة العشرين(قبل الأخيرة) في استجابات أفراد العينة الكلِّية حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس**

التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لهما (٦٣.٦٦%)

- **جاءت العبارة رقم(٥)**: **" تعدد أجهزة الرقابة التعليمية على المستوى اللامركزى؛ مما يؤدى إلى تكرار المسئوليات والاختصاصات فيما بين أعضائها فيؤدى إلى تضاربها ويؤثر على تحقيق المساءلة لأهدافها"**.في المرتبة الحادية والعشرين (الأخيرة) في استجابات أفراد العينة الكلِّية، حول **معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى** ، حيث بلغت الأهمِّية النِّسبية لهما(٦٣.٣٢%).

بالنظر إلى المعوقات السابقة، يتضح أنها تتفق – جزئياً- مع ما توصلت إليه دراسة محمد (٢٠٢٠) والتي ارتأت أن من إبرز معوقات تطبيق المساءلة التعليمية في التعليم قبل الجامعي ما يلي:

- وجود بعض القيود الإجرائية بشأن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بالجهاز الإداري بالدولة.
- استغلال الجهة الإدارية لسلطاتها التقديرية بما قد يخالف ما انتهي إليه رأي الجهة الرقابية وبما يجهض جهود جهات المساءلة الأخرى.
- افتقار أعضاء أجهزة الرقابة والمساءلة إلى الحصانات الكافية للقيام بدورهم.
- ضعف وقلة الموارد المادية والبشرية لبعض جهات الرقابة والمساءلة.
- عدم إفصاح بعض جهات التحقيق عن أسباب الحفظ بشأن البلاغات المحالة إليهم من الجهات الرقابية.
- تبعية بعض أجهزة الرقابة والمساءلة إلى السلطة التنفيذية بما قد يؤثر على استقلالها
- اللجوء إلى الوساطة والمحسوبية أثناء التحقيقات.
- إحجام المواطنين عن الإبلاغ عن وقائع الفساد خشية على مصالحهم أو التعرض لردود أفعال انتقامية.

المحور الثالث: أبرز المقترحات لمواجهة معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى

باستقصاء آراء عينة البحث من خلال سؤال مفتوح حول مقترحاتهم لمواجهة معوقات تطبيق المساءلة التعليمية للحد من الفساد الإداري بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة الأحمدى، كانت استجاباتهم على النحو التالي:

- تشكيل لجنة من المتخصصين التربويين والأكاديميين من وزارة التربية لمتابعة جميع جوانب العملية التعليمية بالمدارس الثانوية بدولة الكويت فنياً وإدارياً وقيادياً.
- إسناد لجان المتابعة والتحقيقات في المخالفات والقضايا المتعلق بالفساد الإداري إلى لجان محايدة غير تابعة للمناطق التعليمية لمدارس التعليم الثانوي.
- تعدد الأطراف المشاركة في لجان التحقيق، بحيث تشمل من ثلاثة إلى خمسة أفراد على الأقل .
- توزيع المهام بين لجان المتابعة والتحقيق لمباشرة عملها في متابعة مدارس التعليم الثانوي بناءً على خطة زمنية محددة مسبقاً ومعلنة.
- زيارة مدير المنطقة التعليمية للمدارس الثانوية بمصاحبة فريق من المتخصصين لمتابعتهم في الأمور والقضايا الهامة.
- إعداد لوائح تستخدم كدليل للمدارس الثانوية لضبط الأداء يتضمن بعض بنودها ما يتعلق بنظم الثواب والعقاب.

- معاقبة المخطئ مهما كانت الضغوط والتدخلات والوساطات.
- توعية العاملين بالمنطقة التعليمية بالجزاءات التي ستوقع على المخالفين، وتغليظ تلك الجزاءات نظراً لحساسية المرحلة التعليمية.
- إعداد مدير المنطقة لتقارير توضح جوانب القوة والضعف بكل منطقة تعليمية، ومن ثم رفع التوصيات الخاصة بذلك للوزارة
- تصنيف المناطق التعليمية والمدارس الثانوية وفق تقارير متابعة جادة وموضوعية للواقع التعليمي بها ومدى جودته.
- يؤخذ بنتائج التحقيقات عند ترقية العاملين بالمنطقة التعليمية والمدارس الثانوية.
- تضمين ملفات الأفراد العاملين بالمنطقة التعليمية والمدارس الثانوية نتائج التحقيقات في حالة وجود مخالفات.
- الاهتمام بشكاوي أولياء الأمور والمعلمين والعاملين بمدارس التعليم الثانوي.
- تفعيل خدمة الخط الساخن والفاكس للإبلاغ عن أماكن الفساد في مدارس التعليم الثانوي
- إعادة النظر في الجوانب التنظيمية، وخاصة التشريعات والقوانين المتعلقة بالحوافز والترقيات وربطها بالتقييم المستمر لأداء العاملين.
- وضع آليات لانتقاء قادة المستقبل من المعلمين والإداريين.

المراجـــــع

إبراهيم، إبراهيم أحمد (٢٠١٨). تصور مقترح لمواجهة العنف المدرسى بالمدارس الثانوية العامة في ضوء المحاسبية التعليمية، **دراسات عربية في التربيـة وعلـم الـنفس**، رابطة التربويين العرب،(٩٨).

أبو الخير، هاني فوزي محمد (٢٠١٩).المحاسبية التعليمية وتجويد العمل الإداري في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، ع ١٢، ج١.

إسماعيل، أحمد دسوقي محمد (٢٠١٤). تطبيقات تجارب الإدارة المحلية الناجحة في الحالة المصرية: دراسة ميدانية على أحياء المنطقة الجنوبية لمحافظة القاهرة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج١٤، ع٤.**

بدراوي، حسام ويوسف، محسن (٢٠١٠). **الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري**، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية.

جبريل، عبد القادر جبريل فرج (٢٠١٠) . الفساد الاداري عائق الادارة والتنمية والديمقراطية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.

حسانين، محمد رمضان (٢٠١٥). دراسة مقارنة لنظم المساءلة التعليمية في التعليم الثانوي العام في كل من فرنسا وماليزيا وجمهورية الصين الشعبية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سوهاج.

الحوامدة، باسم على وجرادات، محمد حسن (٢٠٠٥). درجة تطبيق المساءلة الإدارية في المدارس الحكومية في محافظة جرش، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، ع٥٨.

خليل، نبيل سعد، ودياب، عبد الباسط محمد وحسين، محمد عبد البديع آدم (٢٠٢٠). تصور مقترح لتفعيل المساءلة التعليمية للحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج، **مجلة شباب الباحثين في**

العلوم التربوية، العدد ٣، كلية التربية جامعة سوهاج.

رضا ، هاشم حمدي (٢٠١١). **الإصلاح الإداري** ، عمان ، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع.

زيان، عبد الرازق محمد (٢٠١٥). استراتيجية مقترحة لمواجهة الفساد الإداري والأكاديمي بالجامعات المصرية في ضوء العوامل المفسرة له- دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، ٢٥(٢).

العثمان، خالد عبد العزيز (٢٠١٧). تصور مقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، دار سمات للدراسات والأبحاث، ٦ (١٠).

العزيزي، منى محمد رفعت يوسف (٢٠٢١). متطلبات تطبيق المحاسبية التعليمية لقيادات الإدارة الإشرافية لضمان جودة التعليم (دراسة ميدانية بمحافظة الشرقية)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة المنصورة.

علي، صبري الأنصاري والعلاطي، أحمد تامر، وإبراهيم، أمال محمد وأحمد، ننسي أحمد فؤاد (٢٠١٨). آليات تطبيق المحاسبية التعليمية بالمدارس الثانوية بدولة الكويت، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة جنوب الوادي كلية التربية بقنا، ع ٣٥.

المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠٠٨) . **المساءلة التعليمية - رؤية الفكر وواقع التطبيق**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

Ozdemir, Murat (2013). The Relationship of Organizational Corruption with Organizational Dissent and Whistleblowing in Turkish Schools**, Cukurova University of Education Journal**. 42(1).

Texas Education Agency., (2020). Governance & Accountability Performance Reporting Division .from the Texas Education Agency website at http.//tea. Texas .gov/ 2020 accountabilitymanual.aspx.